

## بنك رأس الخيمة الوطني يسجل صافي أرباح بقيمة 505.4 مليون درهم إماراتي لعام 2020

- سجّل البنك انخفاضاً في صافي الأرباح لعام 2020 بمقدار 589.9 مليون درهم إماراتي
- انخفاض إجمالي الموجودات بنسبة 7.6% خلال عام 2020، نظراً لانخفاض الطلب على القروض
- بلغ إجمالي القروض والسلف 32.2 مليار درهم إماراتي في 31 ديسمبر 2020

الإمارات العربية المتحدة؛ 2 فبراير 2021: أعلن بنك رأس الخيمة الوطني عن تسجيل صافي أرباح موحدة بواقع 505.4 مليون درهم إماراتي للعام 2020، بانخفاض وقدره 589.9 مليون درهم إماراتي مقارنةً بالعام السابق. وتعكس هذه النتائج مدى تأثير جائحة كوفيد-19 على عملاء البنك والاقتصاد عموماً؛ حيث بلغ إجمالي الموجودات 52.8 مليار درهم إماراتي، بانخفاض قدره 7.6% مقارنةً بعام 2019، بينما بلغ إجمالي القروض والسلف 32.2 مليار درهم إماراتي، بانخفاض قدره 11.2% قياساً بالعام السابق. لكن أساسيات أعمال البنك حافظت على قوتها، حيث سجّلت الودائع زيادة بنسبة 0.3%، بما يشمل نمو الحسابات الجارية وحسابات التوفير بمقدار 5.1 مليار درهم إماراتي (22.3%). بلغت نسبة العائد على متوسط الموجودات 0.9% بنهاية العام، مقارنة مع 2.0% للعام السابق، فيما وصلت نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية إلى 6.5% مقارنة مع 14.9% لعام 2019.

واقترح مجلس إدارة البنك توزيع أرباح نقدية بنسبة 15% من رأس المال (15 فلساً للسهم الواحد)، على أن تتم مناقشة هذا المقترح والمصادقة عليه خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

تعليقاً على النتائج المالية للبنك، قال بيتر إنجلاند، الرئيس التنفيذي لبنك رأس الخيمة الوطني: "حققت الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة لتنويع ميزانيتنا العمومية وتدفق الإيرادات نتائج قوية خلال أول شهرين من عام 2020. وأظهرت أعمال الخزينة زيادة في الأرباح التشغيلية على أساس سنوي. بالإضافة إلى ذلك، فقد سجلت إيراداتنا من الاستثمارات نمواً مهماً مقارنةً بالعام السابق. وعند بدء تفشي الوباء عالمياً مطلع عام 2020، قام البنك بتفعيل خطته لاستمرارية الأعمال. حيث ركزنا على أنشطة أعمالنا الحيوية وسلامة ورفاه القوى العاملة لدينا وعملائنا وجميع أصحاب المصالح. بجهود جماعي إستثنائي، عمل موظفو بنك رأس الخيمة الوطني بلا كلل لتعزيز قدرات العمل عن بُعد لأعداد كبيرة من الموظفين ولضمان الحفاظ على مستويات عالية من معايير خدمة العملاء في جميع الأوقات. عموماً، فقد دخلنا هذه المرحلة من موضع قوة، ما أتاح للبنك الاستمرار بالعمل بفعالية كبيرة ودون انقطاع، ولكننا بالطبع تأثرنا. فقد تأثر العديد من عملائنا من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير - وواجه العديد من عملاء الخدمات المصرفية للأفراد تخفيضات في الرواتب وتحديات أخرى. إلا أننا وبدعم من الجهات الرقابية في الدولة، تمكنا من مساعدة عملائنا من خلال تأجيل سداد المدفوعات وإعادة هيكلة القروض عند الحاجة وخفض أو إلغاء بعض الرسوم للعملاء."

## أبرز النتائج للعام المالي 2020

- ارتفعت ودائع العملاء بواقع 118 مليون درهم إماراتي، لتبلغ 36.9 مليار درهم إماراتي مقارنةً بعام 2019، بالتوازي مع تسجيل نمو قوي في الحسابات الجارية وحسابات التوفير بأكثر من 5 مليارات درهم إماراتي.
- انخفضت النفقات التشغيلية لتبلغ 175.1 مليون درهم إماراتي، أي بنسبة 11.1% مقارنةً بالعام السابق.
- بلغت نسبة العائد على الموجودات والمحاسب على أساس سنوي 0.9%، ونسبة العائد على حقوق الملكية 6.5%.

## ملخص الأداء

بلغ إجمالي إيرادات البنك 3.6 مليار درهم إماراتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، بانخفاض قدره 10.4% مقارنةً بالفترة ذاتها من العام السابق. وبلغ صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي 2.5 مليار درهم إماراتي للسنة المالية 2020، بانخفاض قدره 9.9% على أساس سنوي. كما سجلت الإيرادات من غير الفوائد انخفاضاً بواقع 138.4 مليون درهم إماراتي على أساس سنوي لتصل إلى 1.0 مليار درهم إماراتي؛ حيث يعود ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض صافي إيرادات الرسوم والعمولات بواقع 139.9 مليون درهم إماراتي. سجلت النفقات التشغيلية تراجعاً بنسبة 11.1% على أساس سنوي، بينما بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 39.2% لعام 2020.

وتراجع إجمالي القروض والسلف بمقدار 4.1 مليار درهم إماراتي، ليبلغ 32.2 مليار درهم إماراتي، أي بانخفاض بنسبة 11.2% على أساس سنوي، ما ساهم بصورة مباشرة في تراجع إجمالي الموجودات لدى البنك بنسبة 7.6%، ليبلغ 52.8 مليار درهم إماراتي مقارنةً بنهاية عام 2019. بالمقابل، سجلت ودائع العملاء زيادةً بمقدار 118 مليون درهم إماراتي، لتبلغ 36.9 مليار درهم إماراتي، أي بزيادة قدرها 0.3% مقارنةً بنهاية عام 2019.

## جودة الموجودات

ارتفع مخصص خسائر الائتمان بواقع 350.1 مليون درهم إماراتي (العام المالي 2020 بالمقارنة مع العام المالي 2019)، ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 26.7% على أساس سنوي، ولكن هذا الارتفاع هو مرتبط بشكل أساسي بالاحتساب الاحترازي للمخصصات وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. وبلغت نسبة القروض والسلف المتعثرة إلى إجمالي القروض والسلف 5.2% بالمقارنة مع 4.0% كما في 31 ديسمبر 2019. ولدى بنك رأس الخيمة الوطني مخصصات أكثر من كافية لتغطية خسائر القروض وقد بلغت نسبتها 129.4%، باستثناء العقارات المرهونة وغيرها من ضمانات الموجودات الفعلية والمتاحة مقابل تلك القروض.

## رأس المال والسيولة

بلغت نسبة كفاية رأس مال البنك، وفقاً للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 18.6% في نهاية شهر ديسمبر 2020. وبلغت نسبة كفاية رأس المال للشريحة الأولى من فئة الأسهم العادية 17.5%، بينما بلغت نسبة الموجودات السائلة المؤهلة التنظيمية 14.5% في نهاية شهر ديسمبر 2020، أي أعلى من الحد الأدنى المطلوب. وبلغت نسبة السلف إلى الموارد المستقرة 80.6% بالمقارنة مع 89.1% في نهاية العام المالي 2019.

بدوره، قال معالي محمد عمران الشامسي، رئيس مجلس إدارة بنك رأس الخيمة الوطني: "باعتمادنا، لقد ركزنا بشكل كبير على فعل كل ما بوسعنا للاستمرار في إدارة أعمالنا بأفضل طريقة ممكنة مع الاستجابة لعملائنا ودعمهم، والتأكيد على استمرار تطبيق استراتيجيتنا وضمان ميزانية عمومية أقوى تؤهلنا للبقاء بأفضل وضع ممكن وتمنحنا القدرة على مواجهة مجموعة متنوعة من السيناريوهات الاقتصادية المختلفة. ومع ذلك، فإن القطاع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة يمر بمرحلة تعافي تدريجي حيث بدأت الأعمال تعود إلى مسارها الطبيعي خاصة قطاعات الأعمال التي يخدمها بنك رأس الخيمة الوطني. إلا أن البنك يلتزم برؤية تفاعلية حذرة بشأن عام 2021 وسبقاً متيقظاً. لقد لعبت التكنولوجيا وخاصة الخدمات المصرفية الرقمية دوراً هاماً في طريقة تقديمنا الخدمات لعملائنا، لا سيما خلال العام الماضي. لقد تمكن البنك بالفعل من الاستفادة من قوة الخدمات المصرفية الرقمية من خلال توسيع خدماتنا وحلولنا على منصاتنا الرقمية، الأمر الذي أدى إلى تلبية مجمل الاحتياجات المالية اليومية للعملاء وتنفيذها بكل سهولة عبر الإنترنت ببضع خطوات بسيطة ودون الحاجة لزيارة أي فرع. بالإضافة إلى ذلك، فقد سعينا خلال هذه الأوقات غير المسبوقة للحفاظ على تواصلنا المستمر مع عملائنا وإبقائهم على اطلاع دائم بالدعم الذي نقدمه بالإضافة إلى أي تغييرات في عملياتنا أو إجراءاتنا التي يجب ان يكونوا على علم بها".

## المؤشرات المالية

مؤشرات بيان الدخل						
نسبة الفرق	النتائج السنوية		الربع الرابع نسبة الفرق	النتائج الربعية		(مليون درهم إماراتي)
	2019	2020		الربع الرابع 2019	الربع الرابع 2020	
(%9.9)	2,802.1	2,525.6	(%20.9)	710.4	561.8	صافي إيرادات الفوائد
(%11.8)	1,176.8	1,038.4	(%9.0)	270.2	245.8	إيرادات غير محملة بالفائدة
(%10.4)	<b>3,978.9</b>	<b>3,564.0</b>	(%17.6)	<b>980.6</b>	<b>807.6</b>	إجمالي الإيرادات
%11.1	(1,570.4)	(1,395.3)	%8.0	(395.4)	(363.7)	المصاريف التشغيلية
(%10.0)	2,408.5	2,168.7	(%24.1)	585.2	443.9	الأرباح التشغيلية قبل مخصص انخفاض القيمة
(%26.7)	(1,313.2)	(1,663.3)	(%14.5)	(329.3)	(377.1)	مخصص انخفاض القيمة
(%53.9)	<b>1,095.3</b>	<b>505.4</b>	(%73.9)	<b>255.9</b>	<b>66.7</b>	صافي الربح

مؤشرات الميزانية العمومية						
أساس	على سنوي	نسبة الفرق		النتائج كما في		
		على أساس ربعي	ديسمبر 2019	سبتمبر 2020	ديسمبر 2020	(مليار درهم إماراتي)
						إجمالي الموجودات
	(%7.6)	%0.9	57.1	52.3	52.8	
	(%11.2)	(%1.2)	36.3	32.6	32.2	إجمالي القروض والسلفيات
	%0.3	%8.0	36.8	34.2	36.9	الودائع

مؤشرات النسب الرئيسية						
أساس	على سنوي	نسبة الفرق		النتائج كما في		
		على أساس ربعي	ديسمبر 2019	سبتمبر 2020	ديسمبر 2020	(نسبة مئوية)
						العائد على حقوق الملكية
	(%8.4)	(%1.1)	%14.9	%7.6	%6.5	
	(%1.1)	(%0.2)	%2.0	%1.1	%0.9	العائد على الموجودات
	(%0.5)	(%0.1)	%5.1	%4.7	%4.6	صافي هامش الفائدة
	%0.3	(%1.8)	%39.5	%37.4	%39.2	نسبة التكلفة إلى الدخل
	(%1.2)	(%0.1)	%4.0	%5.1	%5.2	نسبة القروض المتعثرة
	%11.0	(%1.8)	%118.4	%131.2	%129.4	نسبة تغطية القروض المتعثرة
	%1.8	(%0.8)	%16.8	%19.4	%18.6	نسبة كفاية رأس المال بحسب بازل III

انخفضت محفظة الإقراض في قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية بواقع 8.0%، لتراجع بمقدار 748.9 مليون درهم إماراتي قياساً بالعام السابق. وسجلت محفظة الإقراض في قسم الخدمات المصرفية للأفراد انخفاضاً بواقع 2.0 مليار درهم إماراتي، في حين سجلت محفظة الإقراض في قسم الخدمات المصرفية للأعمال انخفاضاً بواقع 1.3 مليار درهم إماراتي مقارنة بعام 2019.

بالإضافة إلى ذلك، سجلت ودائع العملاء زيادةً بنسبة 0.3% لتبلغ 36.9 مليار درهم إماراتي؛ حيث يُعزى هذا النمو بشكل أساسي إلى تسجيل زيادة بواقع 5.1 مليار درهم إماراتي في ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير (زيادة بمقدار 4.5 مليار درهم إماراتي في الحسابات الجارية وزيادة بمقدار 0.6 مليار درهم إماراتي في حسابات التوفير والودائع تحت الطلب). وقابل ذلك تسجيل انخفاض قدره 5.0 مليار درهم إماراتي في الودائع لأجل.

وبلغت كفاية رأس المال في البنك بموجب متطلبات اتفاقية بازل 3 نسبة 18.6% في نهاية العام، بينما بلغت نسبة الموجودات السائلة المؤهلة التنظيمية 14.5% في نهاية العام، وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى المنصوص عليه. وبلغت نسبة السلف إلى الموارد المستقرة 80.6%.

وقد جاء التصنيف الحالي لبنك رأس الخيمة الوطني من قبل وكالات التصنيف الدولية الرائدة، على الشكل التالي:

وكالة التصنيف الائتماني	آخر تحديث:	الودائع	التوقعات
موديز	ديسمبر 2020	Baa1 / P-2	سلبي
فيتش	يوليو 2020	BBB+ / F2	مستقر
كابيتال إنتلجنس	أغسطس 2020	A- / A2	مستقر

-انتهى-

تأسس بنك رأس الخيمة الوطني في عام 1976، وهو يعتبر واحداً من أعرق المؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وشهد البنك انطلاقة جديدة في عام 2001، حيث تحول تركيزه من تقديم الخدمات المصرفية للأفراد فحسب ليصبح مؤسسة مصرفية رائدة بمجال الخدمات المصرفية للأفراد والأعمال الصغيرة. إضافة إلى تقديمه مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للأفراد، رفع البنك حجم الإقراض للأعمال الصغيرة والمتوسطة التقليدية، والإقراض التجاري، وإقراض الشركات خلال السنوات الأخيرة. ويوفر البنك أيضاً الحلول المصرفية الإسلامية عبر قسم "الخدمات المصرفية الإسلامية"، من خلال فروع الـ 27 في دولة الإمارات، وكذلك عبر الخدمات المصرفية الرقمية. يعتبر بنك رأس الخيمة الوطني شركة مساهمة عامة مقرها إمارة رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومدرجة في "سوق أبوظبي للأوراق المالية". ويتوافر مزيد من المعلومات عبر الرابط [www.rakbank.ae](http://www.rakbank.ae)، أو مركز الاتصال على الرقم +9714 213 0000. كما يمكن التواصل مع بنك رأس الخيمة الوطني على "تويتر" و"فيسبوك" من خلال [facebook.com/rakbank](https://www.facebook.com/rakbank) و [twitter.com/rakbanklive](https://www.twitter.com/rakbanklive).

للتواصل مع قسم العلاقات العامة في بنك رأس الخيمة الوطني:

جيرالدين داغر

هاتف: +971 50 353 9564

بريد إلكتروني: [geraldine@rakbank.ae](mailto:geraldine@rakbank.ae)